

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

تشوار خير الدين¹

بلبالي عبد الرحيم²

ملخص :

يهدف المستثمرون، بطبيعتهم، إلى تعظيم الربح من خلال الأموال المقدمة وحماية استثماراتهم وضمان استقرارها، وكما هو معلوم، فهم ينجذبون نحو البيئة الاقتصادية المهتمة بهذا الجانب، وتلعب حوكمة المؤسسات دورا مهما في اختيار البيئة الأكثر ملائمة وضمانا للمستثمرين وأصحاب المصالح من خلال مجموعة من القوانين والضوابط التي تضمن حقوق هؤلاء المستثمرين، وهنا ما دفع بنا إلى البحث في هذا الموضوع لتبيان دور حوكمة المؤسسات في جذب الاستثمارات عموما والأجنبية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية : حوكمة، مؤسسات، استثمارات أجنبية، جزائر.

Résumé :

De par leur nature, les investisseurs visent à maximiser les profits grâce aux fonds fournis, à protéger leurs investissements et à assurer leur stabilité. Les investisseurs sont attirés par l'environnement économique qui leur procure des résultats propices. A cet égard, la gouvernance d'entreprise joue un rôle non moins important dans le choix de l'environnement le plus approprié tout en veillant aux intérêts des investisseurs et des propriétaires et ce par le biais d'un ensemble de lois et de règlements. Cela dit, l'importance de ce thème nous a amené à examiner plus profondément sur le rôle de la gouvernance d'entreprise dans l'attraction des investissements en général et les investissements étrangers en particulier.

Mots clés : Gouvernance, entreprises, investissements étrangers, Algérie.

Abstract:

By their very nature, investors aim to maximize profit through the funds provided, protect their investments and ensure their stability, and, as is well known, they are attracted to the economic environment that is interested in this aspect, and corporate governance plays an important role in choosing the

1 أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان
2 طالب مهندس الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان

most appropriate environment and ensuring investors and owners Interests through a set of laws and regulations that guarantee the rights of these investors, and here is what prompted us to look into this topic to illustrate the role of corporate governance in attracting investment in general and foreign in particular.

Keywords : Governance, companies, foreign investment, Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار عنصرا مهما وضروريا للاقتصاديات خصوصا الناشئة منها ويعتبر الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص مدعما رئيسيا لحجم هذا الاستثمار، ويسعى المستثمرون بطبيعتهم إلى تعظيم إيراداتهم وحماية استثماراتهم وضمان استقرارها، وبالتالي فهم ينجذبون نحو البيئة الاقتصادية المهتمة بهذا الجانب، وتلعب حوكمة المؤسسات دورا مهما في رسم وضبط بيئة أكثر ملائمة وضمانا للمستثمرين وأصحاب المصالح من خلال مجموعة من القوانين والضوابط التي تضمن حقوق هؤلاء المستثمرين، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين دور حوكمة المؤسسات في جذب الاستثمارات عموما والأجنبية على وجه الخصوص. ومن خلال ما سبق بإمكاننا صياغة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تسهم الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر في إطار تفعيل الحوكمة على استقرار وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الأسئلة التالية وسوف نحاول الإجابة عنها تدريجيا طيلة المقال وتتمثل في مايلي:

- ما المقصود بالحوكمة؟
- ما هي أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في إطار تفعيل حوكمة المؤسسات؟
- ما طبيعة التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- ما هي درجة العلاقة بين التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحوكمة المؤسسات؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات، سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث نقاط أساسية، حيث سنخصص الأولى منها إلى تحديد نشأة الحوكمة وأهميتها (أولا)، ثم التطرق إلى حوكمة الشركات في الجزائر والتطورات الحاصلة في مجالها (ثانيا)، وأخيرا، سنبين واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج تفعيل الحوكمة (ثالثا).

اولا- : نشأة الحوكمة وأهميتها.

مرت الحوكمة بمجموعة من التطورات كما مستها العديد من العوامل التي جعلتها تتكيف بحسب الظرف المعنية به وقد ظهر ذلك من خلال النصوص التي تؤسس لمواثيق الحوكمة، وفي هذا الصدد نتناول بعض التطورات الحاصلة في مجال الحوكمة وإبراز أهميتها.

آ- نشأة الحوكمة:

يعتبر الاقتصاد بشكل وأساسيات الاستثمار الاقتصادي بشأن خاص عام من العلوم والتخصصات التي تعني المجتمع بصفة كبيرة وذلك لما تحققة له من ظروف معيشية مريحة ومناسبة، ولقد كان من المهام مسايرة القانون والتنظيمات التشريعية لتحقيق أهداف الاستثمار كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد، وبالتالي فإن نشأة الحوكمة كانت من نشأة القوانين المنظمة للإقتصاد والاستثمار، فبدأت بصور الاستثمار البسيطة كالزراعة والقطاعات الفلاحية التشاركية والتجارة إلى الاستثمار في صور الشركات الإقليمية ومتعددة الجنسيات.

والحوكمة حالياً أصبحت محل اهتمام من قبل أغلب المعنيين بأعمال الشركات سواء كان ذلك من جانب القانونيين أو الاقتصاديين، ولقد زاد هذا الاهتمام بظهور الأزمات المالية الإقليمية والعالمية، وكان ذلك بهدف وقاية المؤسسات والشركات خصوصاً ذات الطابع المالي منها من حافة الانهيار وكذا الإفلاس، أما من حيث الجانب الجغرافي فقد كانت هناك عدة تجارب في موضوع الحوكمة منها تجربة الولايات المتحدة والدمارك وعلى المستوى العربي تجربة لبنان.¹

ب.- العوامل المؤدية لظهور وترسيخ مفهوم الحوكمة:

توجد عدة عوامل معاصرة أدت إلى المساهمة في بروز مفهوم الحوكمة جديدة بالذكر أهمها:²

- 1- حدوث الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، والتي نتجت عن ضعف في الثقة بين المؤسسات والقوانين المنظمة للأعمال، وكذا العلاقة الضعيفة بين مشآت الأعمال والحوكمة.
- 2- التصرفات غير المسؤولة من قبل بعض الشركات والمؤسسات والتي هدفت إلى الاستحواذ الواسع على الأسواق العالمية من خلال أساليب متعددة أبرزها الاندماج.
- 3- النظام القانوني الضعيف لمجموعة واسعة من الشركات العالمية والمحلية عبر العالم، مما يؤدي إلى بروز مشاكل فيما يخص فض المنازعات بصورة كفاءة وعالية الأداء.
- 4- ضعف المعلومات الخاصة بالشركات، مما يؤدي إلى سوء في التسيير وكذا التعامل القانوني معها عند الحاجة.

ت- مفهوم الحوكمة:

إن ضبط مفهوم الحوكمة ضروري للوقوف على مختلف الجوانب التي تؤثر بها هذه الأخيرة عليها وبذلك سنقوم في هذا الجزء بإبراز أهم النقاط التي تخص مفهوم الحوكمة من

1 - صبري أحمد شبل، مبادئ الحوكمة و تطبيقاتها في دول مختارة الدمارك و لبنان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص10.

2 - محمد بن حمد عبد الله النصر، دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2016، ص53

تعريف وأهداف لها.

1- تعريف الحوكمة:

يمكن تعريف الحوكمة من منظور إثمائي - كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية - على أنها حكم يقوم بتعزيز ودعم وحماية رفاهية الانسان او المواطن من جهة، ويوسع قدرات البشر والخيارات المتاحة أمامهم وكذا حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خصوصا الطبقات الفقيرة منهم، وفي تعريف البرنامج الإثمائي للأمم المتحدة نجد أن الحوكمة عرفت على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية المخل لها ادارة الدولة وشؤونها، وهذا على كل الأصعدة، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الآليات والعمليات وكذا المؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من أن تحقق مصالحها.¹

2- أهداف الحوكمة:

تمتلك حوكمة الشركات مجموعة من الأهداف التي تصب في الجانبين العلمي والعملي، ترغب من خلالها الشركات والمؤسسات ضبط وتنظيم النشاط الخاص بالشركة وكذا ضمان الالتزام بالبنود والعقود والقوانين المنظمة لعملها، الأمر الذي يكسبها نوعا من الاستقرار، ويساعدها على الالتزام بالاطر القانونية الموضوعة والمرسومة لها.

ومن أهم الأهداف التي ترمي لها حوكمة الشركات:²

1-التفعيل العميق لأداء المؤسسات وكذا تعزيز قيمتها السوقية، وهذا بفضل وضع مجموعة قوانين متكاملة وتحترم أسس الحوكمة.

2-محاسبة الشركات والمؤسسات على مستوى إداراتها.

3-التقليل والحد من أشكال الفساد المالي على مستوى الشركات والمؤسسات.

4-الوصول الى الادارة الرشيدة والمثل على مستوى الشركة بما يحقق احسن وأفضل النتائج المرجوة منها بالنسبة لكافة الأطراف المعنيون بهذه الشركة.

5-تحديد ومعرفة حقوق مساهمي الشركة، وكذا الأطراف الأخرى من إدارة ومدققين وموردين وغيرهم.

6-ضمان التكامل والتفاعل التام بين مختلف الأنظمة في المؤسسة.

7-مساهمة الافصاح والشفافية في حماية حقوق المساهمين باتباع الاجراءات القانونية.

ثانيا.- حوكمة الشركات في الجزائر والتطورات الحاصلة في مجالها.

في هذا المبحث سنحاول إسقاط مفهوم الحوكمة على الجزائر ومعرفة درجة تطبيقها وكذا الإجراءات الرامية لتفعيل حوكمة المؤسسات من خلال الوقوف على أهم المشاكل التي تعترض

1 -مدحت محمد محمود، الحوكمة الرشيدة،المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ص45.

2 - رضوان هاشم حمدون عثمان، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2018، ص36

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

تطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر وكذا آليات تفعيلها ميدانيا.

آ.- مشاكل تطبيق الحوكمة في الجزائر:

تعتبر الجزائر حديثة العهد نسبيا بالانفتاح الاقتصادي الذي يشجع تنوع وتعدد الاستثمارات وبالتالي بروز الشركات والمؤسسات التجارية وعليه تعرضت في اطار تطبيق حوكمة المؤسسات الى مجموعة من العراقيل والعقبات التي لاتزال في كثير من الأحيان قائمة شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية ويمكن حصر هاته العقبات في:¹

1- انتشار الشركات العائلية بنسبة معتبرة نسبيا مقارنة بالشركات المتعددة المساهمين او بشكل ادق الشركات غير محدودة الملكية في فئة معينة.

2- الهيكل التنظيمي لأغلب المؤسسات غير خاضع للضوابط المعمول بها في الشركات العالمية الكبرى مثل الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية.

3- طبيعة النظام الاقتصادي المقيد لحرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمار نسبيا وربط الاستثمار الأجنبي بمنظومة قوانين تربطه بالاستثمار المحلي.

4- المناخ العام للاستثمار غير مساعد بشكل كبير على تطبيق أسس الحوكمة المتعارف عليها، وإلزام كافة الاطراف المعنية بها على تطبيقها.

ب.- تفعيل الحوكمة في الجزائر:

قامت الجزائر في اطار رغبتها في تفعيل الحوكمة بعدة خطوات تساعد على الوصول لهذا الهدف ولقد ظهرت هذه الخطوات في سلسلة من الإجراءات التي تنوعت بين اصدار منظومة قوانين وكذا إنشاء هيئات وطنية متخصصة في هذا المنحى، إضافة إلى تفعيل سياسات وطنية اقتصادية داعمة لهذا المسعى وغيرها ويمكن الإشارة لهذا التحرك فيما يلي:²

1- إصدار مجموعة من السياسات الاقتصادية الرامية الى تنويع الدخل ومصادره، وعدم ربط الاقتصاد الوطني بمجموعة من الأنشطة الاستثمارية والتي يقع قطاع المحروقات في مقدمتها هذا الإجراء من شأنه إضفاء نوع من العدالة في تصرف الدولة او الحكومة بين مختلف القطاعات الاستثمارية سواءا من حيث الدعم أو المرافقة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تهيئة تطبيق الحوكمة من خلال منظومة قوانين تطبيق على هذه المؤسسات.

2- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته: وكان ذلك سنة 2006، ولقد رمت هذه الهيئة الى مجموعة من الأهداف تصب في اطار تفعيل الحوكمة ومساعدة القائمين عليها على ترسيخها، وذلك من خلال إصدار واقتراح مجموعة من السياسات والتدابير الوقائية التي تحد من انتشار الفساد، اضافة الى التوعية من مخاطره، وقد شهدت هذه الهيئة انضماما للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الأمر الذي يساعد حتما على التكامل بين الدول العربية وتبادل التجارب في هذا الإطار.

1 - علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 19.

2- بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمن ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجامعة ورقلة، ص 660.

3- تم في سنة 2007 تأسيس مجموعة عمل تهدف الى حوكمة المؤسسات من قبل جمعيات واتحادات جزائرية تعنى بمجال الأعمال وذلك بإثارة فكرة كان هدفها اساسا يتمثل في التمهيد لسن اجراءات من قبل الدولة تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المجموعة اكتمل تأسيسها عن طريق أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص، وقد كان لهذه المجموعة عمل مشترك مع هيئات دولية تتبنى نفس المشروع مثل المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية.

4- تم في سنة 2008 إصدار دليل حوكمة المؤسسات من قبل جمعية CAAR وكذا اللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

5- تأسيس مركز حوكمة الجزائر سنة 2010 والذي يعتبر من نتائج ومخلفات دليل حوكمة الشركات الجزائري وقد كان من بين أهدافه الرئيسية نشر ثقافة الحوكمة بين المواطنين ومسؤولي الشركات والمؤسسات.

6- برامج الدعم الدولية لمشروع الحوكمة والذي كان أبرزه برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل والذي تضمن تعزيز الحوكمة في الجزائر ، هذا البرنامج الممول من قبل الاتحاد الأوروبي كان يهدف الى ترسيخ القانون في مجال الاستثمار والمؤسسات والشركات الاقتصادية ، وكذا الى مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، إضافة الى الرقابة الشاملة للادارة المالية من مختلف الهيئات والإطراف.

ثالثا.- واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج تفعيل الحوكمة.

من أجل الوقوف على درجة اسهام التدابير المذكورة سابقا والمتعلقة بالحوكمة وتفعيلها في الجزائر في التأثير على الاستثمار الأجنبي في الجزائر وجب علينا معرفة طبيعة التحول الحاصل على مستوى التدفق النقدي للإستثمارات الأجنبية في الجزائر في فترة زمنية محددة ولقد تم اختيار فترة الست سنوات من 2011 الى غاية سنة 2016 بالاضافة الى مقارنة حجم الاستثمارات الاجنبية من حيث تدفقاتها النقدية في الجزائر مع دول أخرى نامية تتقارب في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الجزائر.

ويوضح الجدول التالي حجم التدفقات النقدية الاجنبية في مجموعة من الدول النامية والتي تقع في افريقيا مع حجم التدفق النقدي الاجمالي للدول النامية:

الجدول 1--: التدفقات النقدية للاستثمار الاجنبي المباشر في مجموعة من الدول النامية خلا ست سنوات بالمليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
030 646	329 752	780 703	658 674	998 670	687 511	الدول ذات الاقتصادات النامية
373 59	495 61	254 71	551 74	501 77	018 66	افريقيا
472 14	981 12	089 12	952 11	759 15	548 7	شمال إفريقيا

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

546 1	-584	507 1	684 1	499 1	580 2	الجزائر
107 8	925 6	612 4	256 4	031 6	-483	مصر
493	726	50b	702	425 1	-	ليبيا
322 2	255 3	561 3	298 3	728d 2	568d 2	المغرب
-17	-71	44	-793	161	-	جنوب السودان
064 1	728 1	251 1	688 1	311 2	734 1	السودان
958	002 1	064 1	117 1	603 1	148 1	تونس

المصدر: World Investment Report 2017,UNCTAD,p222

نرى في هذا الجدول ان الجزائر بخلاف تونس المغرب ومصر شهدت خروجاً للاموال الاجنبية سنة 2016 نفس الملاحظة سجلت سنة 2011 بالنسبة لمصر غير أن التحول الحاصل بين سنتي 2016 و2015 يفيد بتحقيق قفزة نوعية في حجم الاستثمارات الأجنبية اذا ما قورنت بالدول المجاورة التي سسجل بعضها تراجعاً في هذا الحجم كالمغرب مثلاً.

شكل 1--: يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نسبة لبعض الدول المجاورة.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول 1--.

يوضح الشكل أعلاه المرتبة المتوسطة للجزائر مقارنة بدول الجوار فيما يخص حجم التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية وهو ما يضع الجزائر امام تحدي يمكن بواسطته الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية واستغلال التفعيل الحاصل في القوانين المتعلقة بالحوكمة في تحقيق هذا الهدف.

غير ان ما يهمنا هنا أكثر هو التغير الحاصل في حجم هذه الاستثمارات بالنسبة للجزائر وهو ما يتضح جلياً من خلال الشكل 2-- حيث نلاحظ انه يشهد تذبذباً واضحاً بين السنوات الست خصوصاً بين 2015 و2016 وهو ما يعزز فرضية ان الحوكمة في الجزائر تحتاج الى ارساء لمبادئها وتفعيلاً أكبر حتى يكون لها الاثر في استقرار ورفع حجم الاستثمارات الاجنبية، خصوصاً اذا ما بدا لنا ان سبب هذا التذبذب يرجع للاعتماد على قطاع واحد ريعي بعيد عن جو التنافسية التي يرجى ترسيخها عن طريق االحوكمة هذا القطاع هو قطاع المحروقات، اذ ونتيجة الازمة البترولية في اسعار البترول نتج هذا التدني سنة 2015 متبوعاً بانتعاش سنة 2016 لذات السبب لكن بصورة عكسية، ما يفيد، من الاهداف المرجو تحقيقها من الحوكمة والتي ينبغي التركيز عليها التنوع الاستثماري بغية تحقيق استقرار في حجم اتدفقات النقدية الاستثمارية.

شكل 2--: شكل يوضح التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر من 2011 الى 2016.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 1--

بعد الإشارة لحجم الاستثمارات الخارجية ومعرفة التطور الحاصل فيها مؤخرا نحاول استنتاج علاقة هذا التحول وهذا بناء على فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالثبات النسبي في ظل ظروف اقتصادية تتميز بحوكمة الشركات والمؤسسات، باعتبار بعض العوامل الأخرى بخلاف الحوكمة تؤثر بشكل ظرفي وآني ومفاجئ على التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان معظم الدراسات تفيد بتطبيق الجزائر للحوكمة في المؤسسات الكبيرة من حيث حجم القيمة السوقية على وجه الخصوص كما أن الاجراءات التي قامت بها الجزائر ومختلف الأطراف المعنية في البلد والمذكورة في الجزء السابق تفيد بانتهاج الجزائر للحوكمة وان كانت في بداياتها.

غير أنه وبالنظر للتطور الحاصل في حجم الاستثمارات الداخلة الى الجزائر عبر السنوات من 2011 الى 2016 نلاحظ التذبذب الواضح في بين الارتفاع والانخفاض فرغم القفزة المسجلة في سنة 2016 الا أنها كانت بعد تسجيل خروج ونقص في التدفقات النقدية الموجهة للاستثمار من الخارج سنة 2015، كما نلاحظ تنازلا في هاته التدفقات بين 2011 و 2015 مع ثبات نسبي بين 2012 و 2015.

ما سيتنتج من هذه الأرقام هو أن الاستثمارات الخارجية في الجزائر تتأثر بعوامل ظرفية أكثر منها عوامل تتميز بالاستقرار على المدى المتوسط والطويل مثل الحوكمة، والتي على رأسها التأثير بالسوق النفطية العالمية، وهذا نتي

هذا الأمر يفيد بضرورة الاهتمام بالحوكمة ونشرها بشكل أكبر في المؤسسات الجزائرية وفي الوسط الاقتصادي على العموم من أجل خلق بيئة تنافسية تؤدي الى زيادة واستقرار في حجم الاستثمارات، وتنوعها بين مختلف القطاعات.

خاتمة:

تعتبر الحوكمة عاملا مهما ليس فقط في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في البلد ولكن أيضا في استقرار هذه الاستثمارات، ما يعني ضرورة الاهتمام في موضوع الحوكمة بطبيعة التدفقات النقدية أكثر من حجمها، لكن الملاحظ من خلال هاته الدراسة أن التدفقات النقدية في الجزائر كانت تتميز بالتذبذب رغم التحسن الملاحظ أخيرا ما يعني أن الحوكمة في الجزائر لعبت دورا في محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية لكن يلزمها تفعيل ونشر أكثر مما هي عليه حاليا، وذلك بهدف التنويع في الاستثمارات المنجذبة نحو الجزائر من حيث القطاعات، وتسجيل استقرار في حجمها مع الزيادة النسبية، يأتي ذلك بمساهمة الحوكمة في

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

نشر التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية واضفاء جو من الشفافية في التعامل مع البيانات المالية الخاصة بها نتيجة تطبيقات مبادئ الحوكمة الأمر الذي يؤدي قبول المؤسسات ورؤوس الأموال بالمناخ الاستثماري في الجزائر.

بالإضافة إلى النتائج السابقة، وفي هذا الصدد يمكننا الخروج بتوصيات تسهم في تفعيل الحوكمة بما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية أهمها:

- ضرورة الاهتمام بالجوانب التي تخدم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار مواثيق حوكمة المؤسسات دوّما إغفال لمصلحة المستثمرين محليا.

- تطبيق مبادئ حوكمة موحدة على الأقل مع الدول المجاورة تستند الى أسس الحوكمة القائمة في الدول المتقدمة.

- تفعيل الأجهزة المنشئة في إطار البرامج الوطنية للحوكمة مثل وذلك بالتركيز على التبادل المعرفي والخبرات بين الدول التي تربطها علاقات بهذه الهيئات.

- إدراج بنود في الاتفاقيات الدولية والإقليمية خصوصا التجارية منها تشجع الشركات المحلية الالتزام ببنود وأسس الحوكمة وتطبيقها بشكل واسع.

- تقديم تسهيلات وأولويات بشكل بارز للشركات والمؤسسات الدولية التي تتقيد بمبادئ الحوكمة وأسسها للاستثمار في الجزائر وذلك بهدف مرافقة الشركات المحلية لنمط التسيير المنتهج من قبل هاته المؤسسات وبالتالي تسهيل نشر أسس الحوكمة لديها.

قائمة المراجع:

1-صبري أحمد شبلي، مبادئ الحوكمة و تطبيقاتها في دول مختارة الدمارك و لبنان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

2-محمد بن حمد عبد الله النصار، دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 2016.

3-مدحت محمد محمود، الحوكمة الرشيدة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، 2015.

4-رضوان هاشم حمدون عثمان، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2018.

5-علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

6-بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمن ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجامعة ورقلة.

7- World Investment Report 2017, UNCTAD, site web : http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_en.pdf date: 10/2018/03/.